

ولي العهد هنا المحمد: نتمنى إنجاز مسيرة الإصلاح وتحقيق نهضة تنموية شاملة

الأمير يجدد تعيين المحمد رئيساً لمجلس الوزراء ويكلفه بتشكيل الحكومة الجديدة

برئاسة مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة هذا نصها: سمو الأخ الكريم الشيخ ناصر المحمد.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بمناسبة صدور الأمر الأميري بتعيين سموكم رئيساً لمجلس الوزراء، وتكليف سموكم بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة، فإنه يسرنا أن نرجي إلى سموكم خالص التهاني والتبريكات على هذه الثقة الغالية التي أولاها إياكم صاحب السمو الأمير. وإن نجدد التهاني لسموكم فإننا نسال الله تبارك وتعالى أن يعينكم بقوته وتوفيقه ويكل بالإنجاح والساد جهودكم في سبيل النهوض بأعباء الأمانة الكبيرة التي أسندت إليكم من أجل إنجاز مسيرة الإصلاح وتحقيق نهضة تنموية شاملة تفي بالخير والبركات والتقدم والرفاه على كويتنا الغالية وأهلها الأوفياء في ظل التوجهات السامية والقيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير ذخرنا للبلاد. والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد مهنتاً سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بالثقة الأميرية

أصدر صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أمراً أميرياً بتعيين رئيس مجلس الوزراء جاء فيه: بعد الاطلاع على الدستور، وعلى أمرنا الصادر بتاريخ 26 ربيع الآخر 1432 هـ الموافق 31 مارس 2011م بقبول استقالة رئيس مجلس الوزراء.. أمرنا بالآتي: مادة أولى: يعين سمو الشيخ ناصر المحمد الصباح رئيساً لمجلس الوزراء ويكلف بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة وعرض أسمائهم علينا لإصدار مرسوم تعيينهم. مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ أمرنا هذا وإبلاغه إلى مجلس الأمة ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية. أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح صدر بقصر السيف في 2 جمادى الأولى 1432 هجرية الموافق 5 أبريل 2011 ميلادية وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقية تهنئة إلى سمو الشيخ ناصر المحمد بمناسبة صدور الأمر الأميري بإعادة تكليفه

مسيرة السنوات الـ 5 لحكومات ناصر المحمد الـ 6

الأول ومنصب النائب الثاني في حكومات سموه الست مع تغيير نائبه لشؤون مجلس الوزراء فكان كالتالي:

- ضيف الله شرار، ثم د.اسماعيل الشطي، وفيصل الحجي، واستحدث سموه منصب نائب سموه في الحكومة السادسة: الشؤون القانونية أولها للمستشار راشد الحماد والشؤون الاقتصادية وأولها للشيخ أحمد الفهد.

- الشيخ جابر المبارك نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية ووزيراً للدفاع.
- الشيخ د.محمد الصباح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية.
- محمد ضيف الله شرار نائباً لرئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير دولة لشؤون مجلس الأمة.

- الشيخ جابر المبارك نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية ووزيراً للدفاع.
- الشيخ د.محمد الصباح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية.
- د.اسماعيل الشطي نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

- الشيخ جابر المبارك نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية ووزيراً للدفاع.
- الشيخ د.محمد الصباح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية.
- فيصل الحجي نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

- الشيخ جابر المبارك نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية.
- الشيخ د.محمد الصباح نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية.
- المستشار راشد الحماد نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية، ووزيراً للمعدل ووزيراً للاوقاف والشؤون الإسلامية.
- الشيخ أحمد الفهد نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير دولة لشؤون التنمية ووزير دولة لشؤون الإسكان.

الوطني الديموقراطي «البرالي» والوزير د.فاضل صفر على التحالف الوطني الاسلامي «شيعية».

اعتاد سمو الشيخ ناصر المحمد ان يصطحب معه في اي تشكيلة وزارية يشكلها وزيراً او وزيرين من مجلس الامة ففي أربع حكومات اختار نائباً ليضم لتشكيلته الوزارية بينما في تشكيلته الوزارية الثالثة والخامسة اصطحب معه نائبين من مجلس الامة.

الاستقالة الاخيرة في حكومات ناصر المحمد كانت لوزير الداخلية السابق الشيخ جابر الخالد، أما الاستقالة الاولى فكانت لوزير الاعلام آنذاك د.انس الرشيد في 9 مايو 2006 احتجاجاً على نية الحكومة الموافقة على طلب تعديل الدستور، ثم استقالة وزير الاعلام محمد السنوسي في 17 ديسمبر 2006 ثم في أغسطس 2007 تقدمت وزيرة الصحة آنذاك د.معصومة المبارك باستقالتها بعد يوم من حريق نشب في مستشفى الجهراء خلف مقتل شخصين واصابة 19 آخرين، وكانت الوزارة على وشك الرد على استجواب تقدم به النواب الاسلاميون في البرلمان.

تلت ذلك استقالة وزير النفط الشيخ علي الجراح ووزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة شريدة المعوشرجي.

ثم استقالة وزير النفط بدر مشاري الحمضي في 5 نوفمبر 2007 ثم استقالة وزير الدولة لشؤون الإسكان عبدالواحد العوضي ووزير التجارة فلاح الهاجري في ابريل 2008.

وسبق ذلك في نهاية عهد رئاسة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد استقالة وزير الاعلام ابوالحسن في مايو 2006.

انتهى الاستجواب الثامن لسمو رئيس مجلس الوزراء والثاني الذي تم خلاله تقديم كتاب عدم التعاون بـ 25 - 22 وامتناع واحد، بينما خلصت نتيجة الاستجواب السادس الذي تمحور حول مصروفات ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء وشيكات النواب بحجب 13 نائباً الثقة عن سموه وامتناع نائب مقابل تجديد الاغلبية النيابية الثقة بسموه. وانتهى الاستجواب الاول لسموه عن الدوائر الانتخابية في 17/5/2006 الى حل المجلس فور تقديم الاستجواب، اما الثاني فعن اندخال الفالي الى البلاد وانتهى باستقالة الحكومة، وتم حل مجلس الامة واستقالة الحكومة كنتيجة للاستجابات المتلاحقة الثالث والرابع والخامس وكانت حول مصروفات ديوان سمو رئيس الوزراء وضياح هيبسة الدولة والتردد في اتخاذ القرار وموضوع ازالة المساجد.

اما الاستجواب السابع فقد انتهى بانسحاب مقدم الاستجواب خالد الطاحوس في جلسة 6/8/2010 السرية وبالتالي تم رفع الاستجواب من جدول الاعمال.



سمو الشيخ ناصر المحمد امام مهمة تشكيل الحكومة السابعة

التحالف الوطني الاسلامي والتجمع السلفي في نفس الترتيب.

مدة الوزارة	تاريخ الاستقالة	تاريخ التشكيل	الحكومة
142 يوماً	2006/7/11	2006/2/9	الحكومة الاولى
237 يوماً	2007/3/4	2006/7/10	الحكومة الثانية
201 يوماً	2008/5/19	2007/3/25	الحكومة الثالثة
420 يوماً	2008/12/14	2008/5/28	الحكومة الرابعة
63 يوماً	2009/3/16	2009/1/12	الحكومة الخامسة
671 يوماً	2011/3/31	2009/5/29	الحكومة السادسة

الاسلامية (حدرس) بينما تعتبر الحكومة الرابعة في مايو 2008 أكثر الحكومات استعانة بوزراء ذوي خلفيات سياسية إذ ضمت وزيراً من «حدرس» وآخر من التجمع السلفي ومثله من التحالف الوطني الاسلامي وثلاثة من التيار الليبرالي والتحالف الوطني الديموقراطي.

وبذلك يتضح ان النسبة الأكبر من التيار الليبرالي حازت الترتيب الأول من بين التيارات السياسية المختلفة، إذ مثل في الحكومات الستة بـ 11 وزيراً بمن فيهم الوزراء المحسوبون على التحالف الوطني الديموقراطي وتلتها الحركة الدستورية الاسلامية (حدرس) ثم

في مايو 2009.

التيارات السياسية

اهتم سمو الشيخ ناصر المحمد خلال تشكيل الحكومات باختيار وزراء يمثلون التيارات السياسية المختلفة، وقد شملت هذه التيارات: الحركة الدستورية الاسلامية (حدرس)، التجمع السلفي، التحالف الديموقراطي الوطني والقريبين منه من الليبراليين، التحالف الوطني الاسلامي، وتعتبر الحكومتان الأولى والثانية المشكلتان في العام 2006 من أقل الوزارات استعانة بشخصيات من التيارات السياسية إذ ضمت كل منهما وزيراً واحداً فقط تابعاً للحركة الدستورية

في مايو 2009.

التيارات السياسية

اهتم سمو الشيخ ناصر المحمد خلال تشكيل الحكومات باختيار وزراء يمثلون التيارات السياسية المختلفة، وقد شملت هذه التيارات: الحركة الدستورية الاسلامية (حدرس)، التجمع السلفي، التحالف الديموقراطي الوطني والقريبين منه من الليبراليين، التحالف الوطني الاسلامي، وتعتبر الحكومتان الأولى والثانية المشكلتان في العام 2006 من أقل الوزارات استعانة بشخصيات من التيارات السياسية إذ ضمت كل منهما وزيراً واحداً فقط تابعاً للحركة الدستورية

في مايو 2009.

التيارات السياسية

اهتم سمو الشيخ ناصر المحمد خلال تشكيل الحكومات باختيار وزراء يمثلون التيارات السياسية المختلفة، وقد شملت هذه التيارات: الحركة الدستورية الاسلامية (حدرس)، التجمع السلفي، التحالف الديموقراطي الوطني والقريبين منه من الليبراليين، التحالف الوطني الاسلامي، وتعتبر الحكومتان الأولى والثانية المشكلتان في العام 2006 من أقل الوزارات استعانة بشخصيات من التيارات السياسية إذ ضمت كل منهما وزيراً واحداً فقط تابعاً للحركة الدستورية

مع صدور الأمر الأميري بتعيين سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بتشكيل الحكومة يباشر سموه مهام تشكيل الحكومة السابعة في مسيرته والثامنة والعشرين في تاريخ البلاد. والسمة الأبرز في حكومات المحمد انها واجهت العديد من الأزمات المتنوعة منذ بداية تشكيلها في فبراير من العام 2006 حتى الوقت الحالي وان بعض هذه الأزمات استطاعت ان تعصف بمجلس الامة ليعاد تشكيل الحكومة من جديد تحت رئاسة سموه، والبعض الآخر منها اجتازته الحكومة بسلام ما يؤكد ان حكومات المحمد شابهها عديد من الاستقالات والتعديلات الوزارية كان أبرزها التعديل الحكومي الكبير الذي تم في اكتوبر من العام 2007 الذي مازال هو الاوسع من نوعه.

ومن الامة بمكان الإشارة الى ان الحكومة السابقة التي بدأت عملها في نهاية مايو 2009 تعد أطول وزارة لسمو الشيخ ناصر المحمد على الإطلاق في حين تعتبر الحكومة الخامسة له من أقصر الوزارات عمراً إذا لم تستمر في عملها الا شهرين فقط وهو ما يوضح كم المعثرات السياسية التي واجهتها الحكومات الست التي شهدت عديداً من الاستجابات ادت الى استقالة العديد من الوزراء واقالة وزير لأول مرة في تاريخ الكويت، بالإضافة الى حل مجلس الامة ثلاثة مرات وادت الى استقالة الحكومة او تعديلها لأكثر من مرة.

ولا شك ان الحكومات المتعاقبة للشيخ ناصر المحمد كانت عبارة عن خليط من الوزراء عادة ما يكون بينهم خمس شخصيات من الأسرة وشخصيات اخرى قبلية وعائلية وشيعية وذات انتماءات سياسية وابدولوجية وهنا قراءة في التشكيلات الحكومية الست السابقة:

عادة ما كانت عملية تشكيل الحكومة عند سمو رئيس مجلس الوزراء لا تعتمد على تغيير الكثير من الوجود عند الانتقال من حكومة الى اخرى، فالتحديد يكون محدوداً للغاية، والوزراء الذين يخرجون من الوزارة لتحل محلهم وجوه جديدة عادة ما يكونون محدودين العدد، حيث كانت الحكومة الثالثة التي شكلت في مارس 2007 أكثر وجوه جديدة بلغ عددها 8 وزراء بسبب تعديلات اكتوبر 2007 التي اجريت إثر الاستجواب وتلتها في الترتيب الحكومة السادسة (مايو 2009) حيث ضمت 6 وزراء جدد من بينها وزير الداخلية الحالي الشيخ احمد الحمود.

وانتخت حكومات الشيخ ناصر المحمد الست منحنى التمثيل في تعدد توزيع ابناء الأسرة الحاكمة فمن بين ست وزارات ثبت عدد وزراء الأسرة الحاكمة على 5 وزراء 2006 وحكومة 2007 وحكومة يناير 2009 بينما انخفض العدد الى 4 في حكومة مايو 2008 وزاد العدد الى 6 وزراء في حكومة مايو 2009 إذ كان العدد خمسة وزراء من الأسرة الحاكمة وضيف عليها وزير الداخلية الحالي الشيخ احمد الحمود ليصبح العدد ستة وزراء من الأسرة الحاكمة، اما من ناحية الأشخاص فكان الثبات حليف الشيخ جابر المبارك ككاتب أول ووزير الدفاع وقد حمل حقيبة الدفاع والداخلية في بعض

الحكومات وتصدى للقضايا الحساسة في وزارة الدفاع مع التعاون مع النواب كما كان الثبات حليفاً للشيخ محمد الصباح ككاتب لرئيس مجلس الوزراء ووزير للخارجية وخرج من الحكومة الأولى الشيخ احمد الفهد بعد اعتراض عدد من النواب على توزيعه ووصوفه حينها بوزير تأزيم غير انه عاد في الحكومة السادسة ليقود عملية التنمية دونما اعتراض من النواب الذين رفضوا توزيعه سابقاً وكان لافتاً ان الشيخ احمد الفهد اعترف بان القوانين الحالية غير مناسبة للخطة التنموية رغم مرور اكثر من عام على اقرار الخطة، فيما خرج من الحكومة الثانية الشيخ أحمد العبدالله بعد استجوابه عندما كان وزيراً للصحة وشهدت الحكومة الثالثة خروج الشيخ علي الجراح ايضاً بعد استجوابه وحافظ الشيخ صباح الخالد على وجوده في ثلاث حكومات ودخل الشيخ جابر الخالد كوزير للداخلية منذ تعديلات اكتوبر 2007 الا انه استقال مؤخرًا على خلفية مقتل المواطنين محمد الميموني تحت التعذيب من قبل رجال المباحث وبعد تقديم استجواب من النواب وليد الطبطبائي وشعيب المويزي وسالم النملان في حقّه.

تعاقبت الوجوه العائلية في تشكيل الحكومات الست التي رأسها الشيخ ناصر المحمد ليصل عددها الى 15 عائلة بحسب دراسة اتجاهات حظيت منها عائلات الحمضي والمعتوق والصبيح بالنسبة الأكبر من التمثيل الوزاري مقارنة ببقية العائلات، إذ بلغ تمثيلها ثلاث مرات لكل عائلة على حدة، وتلتها في الترتيب الثاني بمعدل وزيرين عائلات الحميدي والطبطبائي والسنعوسي والروضان وقد تم تمثيل العائلات المتبقية بوزير واحد فقط هي عائلات الرشيد والعوضي والشهاب والغنيم وسلامة والحماد والهارون والسايير.

ويشير منحنى التمثيل العائلي الى ان الحكومة الرابعة التي شكلها الشيخ ناصر المحمد في مايو 2008 شهدت أقل تمثيل عائلي بها إذ بلغ عدد الوزراء الممثلين لعائلات في تلك الوزارة بوزيرين فقط في حين ضمت الحكومة الأولى في فبراير 2006 عدد 6 وزراء من العائلات بينما ثبت توزيعهم في الحكومة الثانية والثالثة كما يشير المنحنى الى عودته للصدور مرة أخرى في الحكومة الخامسة التي ورر فيها ثلاثة من العائلات ليرتفع بعدها في الحكومة السابعة (السادسة) ليلعب 4 وزراء من العائلات.

تنخفض مستويات تمثيل القبائل في تشكيل الوزارات مقارنة بمستويات تمثيل العائلات، إذ مثلت قبيلة العوازم بستة وزراء في الحكومات المتتالية للشيخ ناصر المحمد لتحل الترتيب الأول من بين القبائل الأخرى التي مثلت جميعها بوزيرين فقط من إجمالي الوزراء في الحكومات الست وهي قبائل الرشيدية والعجمان والمطران والهواجر، ومن الملاحظ ان عدد الوزراء القبليين بحكومات الشيخ ناصر المحمد ثابت على وزيرين فقط في أربع حكومات بينما زاد العدد الى ثلاثة وزراء في حكومتين هي الحكومة الرابعة في مايو 2008 والحكومة السادسة

اتجاهات للدراسات والبحوث Ittejahat Studies and Research